النظام الإحصائي للحالة المدنية في الجزائر

أ يحي لعمارة محمد قسم علم الاجتماع - مستغانم –

مقدمة:

«نظام الحالة المدنية بمفهومه الواسع لا يمكن أن يقاس فقط بالعمليات الإدارية والقانونية، بل إن الأمر يتعلق بعمل حضاري نستقي من خلاله معلومات ومؤشرات دقيقة، تخص النمو الديمغرافي للسكان وتبنى من خلاله مختلف السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وما يتعلق بباقي القطاعات الأخرى ومن ثم اعتبرت الحالة المدنية بمثابة ذاكرة الشعوب، بالإضافة إلى تأثيراتها على بعض الملفات كالجنسية الهوية، تنقل الأشخاص، العمليات الانتخابية، الخدمة الوطنية ونصوص قانونية مثل قانون الأسرة والقانون المدني.»[1]

أصبح من الضروري والمعمول به إذن، استعمال المعطيات الديموغرافية بصفة دورية التي ترتكز عليها السياسات المحلية والوطنية للتهيئة الإقليمية، النمو وتحديد المقاييس اللازمة لتسخير الموارد الممكنة لمختلف الميادين. فحسب موهو، ديموغرافي من العصر 18: «لا يمكن أن تكون هناك آلة سياسية فعالة، ولا إدارات واضحة في بلد حالة السكان فيه غير معروفة.»[2]

ومن ثم يجب أن تحصل الدولة وبصفة منتظمة على معطيات إحصائية حول حركة السكان[*1] Mouvement de la population، ويعتبر التسجيل الحيوي أي تسجيل الأحداث الديموغرافية[*2] Evénements démographiques المتعلقة بالظاهرة الديموغرافية[*3] Phénomème démographique وإحصاءاتها في مصلحة الحالة المدنية من أهم مصادر جمع البيانات السكانية، إذ هو بمثابة تسجيل لحظي للأحداث الحيوية التي تحدث فتؤثر على عدد السكان بالزيادة (المواليد) أو النقصان (الوفيات) أو في بعض الخصائص السكانية كالزواج وكالطلاق.

إن الحديث عن إحصائيات الحالة المدنية يدفعنا بالضرورة إلى التطرق للظروف التاريخية التي نشأ فيها النظام الإحصائي للحالة المدنية في الجزائر.

1. نظام تسجيل إحصائيات الحالة المدنية في الجزائر:

يحتوي النظام الإحصائي للحالة المدنية على إنشاء الاستمارات الإحصائية، في الوقت نفسه الذي يتم فيه تسجيل الحادثة الديموغرافية من طرف المصرح، ليتم إرسالها فيما بعد إلى الجهات المعنية (الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية الصحة والسكان، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية سابقا مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية...الخ) لاستغلالها والتخطيط لمستقبل أحسن، ومن خلالها يتم تحليل النتائج الخاصة بحوادث الحالة المدنية ونشرها منها: الولادات الحية، الوفيات، المواليد أموات، الزواج والطلاق.

ويمكن أن نستنتج من هذا التعريف النقاط التالية:

- الالتزام بتصريح الحوادث الديموغرافية.
- الالتزام بتصريح إحصائيات الحوادث الديموغرافية.
- إرسال وجمع الاستمارات الإحصائية للجهات المعنية.
- تحليل ونشر النتائج واتخاذ القرارات.

المرحلة الأولى: إحصائيات الحالة المدنية قبل الاستقلال

شهد العالم المعاصر أول تنظيم للحالة المدنية في بداية القرن 19 بأوربا. ولأن الجزائر كانت آنذاك مستعمرة فرنسية فقد استفادت من هذا الأخير وبالضبط بعد صدور أول قانون بتاريخ 07. 12. 1830، خص الجالية الأوربية المقيمة في الجزائر في بادئ الأمر والذي نص ابتداء من الفاتح جانفي 1831 على ما يلي: « لا يمكن لأي جثة أن تحمل، ولا لأي لحد أن يقام في المقابر اليهودية، المسيحية والنصرانية إلا برخصة مسلمة من طرف المجلس البلدي »[3]

يجب الإشارة هنا إلى أن القانون المؤرخ بتارخ 07. 12. 1830 مس فقط المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة وبنسبة ضعيفة جدا « هذا القانون تمم سنة 1839 بنصوص أمنية، مست فقط المدن الكبرى أين تمركز عدد كبير من المستعمرين. تضمن تسجيل الوفيات والولادات لكل مقاطعة في سجل "الإحصائيات العامة للجزائر" لكن النتائج لم تستغل بطريقة جيدة بسبب نقص المعطيات وشلل التسجيل من سنة 1873 إلى غاية سنة 1875» [4]

رغم تطبيق الشمولية، إلا أن التسجيل ظهر ضعيفا، زيادتا إلى ذلك فتسجيل الولادات والوفيات لم يتم حسب الجنس حتى غاية 1887 [5]

إبتداءا من 1888 تحسن التسجيل نوعا ما حيث سجلت الولادات حسب السن والمحافظة département سنة 1897 [6]، حسب الشرعية والجنسية سنة 1897، وسنة 1899 حسب عمر الوالدين، ولكن هذا التوزيع الأخير لم يكن متسلسلا حيث مس فقط السنوات 1899 و1900 [7]

ابتداء من 1903، التسجيل أصبح أكثر نوعية جغرافيا: الولادات سجلت حسب دوائر التسجيل Arrondissement de l'enregistrement إلا للسنوات من 1916 إلى غاية 1921 ومن 1937 إلى غاية 1947 [8]

لا بد من الإشارة أن خلال الفترة الممتدة بين 1903 و1913 «الولادات المصرح عنها في المناطق المحتلة من طرف المستعمر الفرنسي نشرت حسب المقاطعة.» [9]

خلال الحربين العالميتين (1918/1914) و(1945/1939) شلت التسجيلات مع عودة محتشمة لذلك سنة 1929 .

القرار المؤرخ بتاريخ 30. 09. 1934 من طرف الحكومة العامة للجزائر أحدث قفزة نوعية في تاريخ الحالة المدنية في الجزائر لا سيما نظامها الإحصائي، وذلك بإنشاء ولأول مرة استمارات إحصائية فردية لكل حادثة من الحوادث الديموغرافية، مع تكليف ضابط الحالة المدنية بملئها قبل تسجيل الحادثة في السجلات الإدارية، وإرسالها للمصلحة المركزية للإحصائيات، حاليا الديوان الوطني للإحصائيات. سبعة استمارات شرع في العمل بها ابتداء من الفاتح جانفي 1935 لكافة بلديات الوطن خصت المجتمع الأوربي فقط المقيم في الجزائر وهي كالتالي [10]:

1. استمارة الولادات الحية
2. استمارة الولادات الميتة (المولود الميت)
3. استمارة الوفيات
4. استمارة الزواج

5. استمارة الطلاق
6. استمارة الاعتراف بالطفل الغير الشرعي
7. استمارة التسجيل أو التصحيح

بقي الحال على ما هو إلى غاية سنة 1954، أي عشرون (20) سنة في ما بعد، تزامنا مع ظهور القرار المؤرخ بتاريخ 11. 12. 1953 الذي غير هذا النظام الإحصائي بآخر أكثر سهولة وتطورا وشمل المجتمع المسلم لستة وأربعون (46) بلدية حضرية وستة عشر (16) أخرى سنة 1958 أي في المجموع 62 بلدية معنية بالأمر.[11]

كل الجهود المبذولة في هذا المجال تأثرت بالحرب التحريرية (1954 / 1962)، ومن هذا المنظور بادرت الإدارة الفرنسية العسكرية سنة 1959 بمواصلة عملها بتوسيعها إلى المناطق التي لم تعرف بها الحالة المدنية بعد، ولكن باءت كل محاولاتها بالفشل وتوقفت عملية الإحصاء، وبقي الحال كما هو عليه إلى غاية الاستقلال.

المرحلة الثاني: إحصائيات الحالة المدنية للفترة ما بعد الاستقلال مباشرة

انشغلت الحكومة الجزائرية، بإعادة تنظيم الحالة المدنية، توسيع رقعة التسجيل ليشمل كافة التراب الوطني، توحيد البيانات المتعلقة بالبلديات الحضرية والريفية من الشمال إلى الجنوب، تحسين وتثمين المعلومات المجمعة. فقررت بإرسال مرسوم تنفيذي إلى رؤساء البعثات المتخصصة حاليا المجالس الشعبية البلدية بتاريخ 28. 12. 1963 ألغى نظام التجميع الفرنسي القديم، ليشمل بذلك ابتداء من الفاتح جانفي 1964 كل المجتمع الجزائري. ثلاثة استمارات فردية جديدة أكثر تفصيلا من سابقاتها دخلت حيز التنفيذ [12]

للأسف هذه الاستمارات لم تكن لتفي بالغرض المرجو ولم تتطابق مع الوضعية الحقيقية للبلاد آنذاك. ربما السبب يرجع إلى الشروع في تطبيقها دون تجريبها من جهة ومن جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى أن استغلال الاستمارات الفردية المتعلقة بكل بلديات الوطن كانت متمركزة بمديرية الديوان الوطني للإحصائيات بوهران بعد الاستقلال، هذا ما نجم عنه تأخير تحليل ونشر النتائج.

رغم التطور الملحوظ في تنظيم سير الحالة المدنية في الجزائر، إلا أن الاستمارات الفردية الثلاثة أظهروا بعض النقص من حيث المحتوى زيادتا إلى ذلك عدم استغلال كل البيانات المجمعة نتج عنه نشر نتائج ضعيفة إلا للسنوات 1964، 1965 و 1969 [13]

لخص كركوب karkoub، ضعف هذه الاستمارات الثلاثة في أربعة نقاط [14]:

1. استمارات غير متطابقة مع النماذج العالمية ولا مع وضعية البلد
2. تسلسل المحاور ونقصها صعب استغلالها
3. استحالة المقارنة على الصعيدين الوطني والدولي
4. المحاور لا تتطابق مع النماذج العالمية المعمول بها ومع الطرق المستعملة من طرق الإحصاءات وبالخصوص الإحصاء العام للسكان سنة 1966

للخروج من هذه الوضعية بادرت مديرية الإحصاء بالتعاون مع وزارة الداخلية والصحة العمومية إلى تبني استمارتين جديدتين أكثر تفصيلا واستعمالا مكان الاستمارة الأولى الخاصة بالولادات الحية والاستمارة الثانية المتعلقة بالوفيات اللذان دخلوا حيز التنفيذ على 30 بلدية و15 مستشفى، وذلك ابتداء من الفاتح جانفي 1970. سنة من بعد ذلك أي عام 1971 غيرت كل من استمارة الزواج رقم 03 واستمارة الطلاق رقم 04 بأخرى أكثر شمولية، حيث أن المعلومات وصلت إلى أقصى التفاصيل كوزن المولود على سبيل المثال.

هذه الاستمارات تختلف عن سابقاتها بتوفرها على عدد وافر من البيانات مما سمح بالمقارنة على الصعيدين الوطني والدولي. سنة 1976 غيرت هذه الاستمارات الفردية بأخرى لتسهيل عملية الاستغلال مع نشر نتائجها في أقرب الآجال، كما تم إلغاء الاستمارات الخاصة بالطلاق لأسباب مجهولة رغم أهميتها في دراسة ظاهرة الطلاق.

المرحلة الثالثة: التنظيم الحالي لإحصائيات الحالة المدنية

أ. إحصائيات الحالة المدنية منذ صدور قانون 1970:

صدور القانون 20/70 المؤرخ بتاريخ 19. 02. 1970، نظم الحالة المدنية، وحدد الشروط والإجراءات الواجب إتباعها لتصريح وقائع الحالة المدنية من ازدياد، وفاة، زواج وطلاق وتدوينها في سجلات إدارية معدة بنسختين، مع تعيين الأشخاص المخولين لممارسة نشاط ومهام ضابط الحالة المدنية. منذ هذه السنة، قررت المديرية

العامة للإحصاء إدخال أربعة استمارات أكثر وضوح وشمولية (1. مواليد أحياء أو مواليد أموات، 2. وفيات، 3. زواج و4. طلاق). مع وجوب ملء هذه الاستمارات في وقت الإعلان عنها وبحضور المعني، وإرسالها إلى مديرية الإحصاء المتمركزة في وهران (المكلف على مستوي الوطن آنذاك) كل ثلاثة شهور لاستغلالها ونشر النتائج.

تدوين البيانات الإحصائية على استمارات البحث يجب أن تتم في وقت التصريح عن حادثة الازدياد، المولود الميت، الوفيات التي وقعت في المنزل أو المستشفى أو العيادات المتخصصة، في حالة الزواج التدوين يتم لحظة التصريح أمام ضابط الحالة المدنية أو أثناء كتابة العقد وتسجيله في سجلات الزواج. أما الطلاق فيتم بعد صدور حكم قضائي وكتابته على هامش عقد الزواج.

سنة 1976 غيرت الاستمارات الفردية بأخرى لتسهيل عملية استغلالها وصدور النتائج في الآجال المحددة لها، كما تم إلغاء استمارة الطلاق رغم أنها تشكل مورد إحصائي هام حول هذه الظاهرة ولحد الساعة نجهل سبب اختفائها.

تملأ الاستمارات وترسل كل ثلاثة أشهر إلى مديرية الإحصاء بوهران للدراسة والتحليل، حيث أضيف إلى استمارات المواليد مثلا "نسب المولود الجديد، حيويته، الوزن عند الولادة، تاريخ زواج الأم وعدد أطفالها، المستوى التعليمي ومهنة الوالدين" (15)

الاستمارات المستعملة منذ سنة 1934 كانت ذات طابع فردي موحدة لكافة التراب الوطني ثم غير شكلها ليصبح على شكل دفتر جماعي سنة 1991. سنة قبل ذلك أي عام 1990، جربت هذه الاستمارات في بلدية حاسي بونيف بولاية وهران (لا تسجل بها عدد كبير من الحوادث مع عدم وجود مرافق صحية). اختيرت هذه البلدية كعينة اختبارية ولكن كانت غير ممثلة تمثيلا جيدا لكافة بلديات الوطن، هذا الاختيار أثار عدد من المشاكل خاصة للبلديات الكبيرة والهامة من حيث تسجيل الحوادث بها. زيادة إلى ذلك أعوان الحالة المدنية أثاروا نوع من العمل المتقن الغير معهود بسبب الحضور الدائم والمراقبة المستمرة للديوان الوطني للإحصائيات لعملهم في الميدان أثناء المسح الميداني، ويتلاشى هذا الإتقان كلما ابتعدت البلدية السالفة الذكر عن أنظار الديوان.

في الحقيقة، هذا الاختيار الغير صائب والعشوائي من ناحية، وثقل وتمركز استغلال استمارات الحالة المدنية من ناحية أخرى وعراقيل عدة، أدت إلى تعطيل هام لنشر المعطيات المتعلقة بحوادث الحالة المدنية في الجزائر. ضلت هذه الوضعية على حالها إلى غاية سنة 1981.

ب. الفاتح جانفي 1981 تاريخ بداية عهد جديد للنظام الإحصائي للحالة المدنية:

شرع الديوان الوطني للإحصائيات منذ سنة 1981، بتطبيق طريقة جديدة لجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالحالة المدنية وذلك بتنفيذ مسحان واحد شامل والآخر عن طريق العينة. الشمولية من ناحية والعينة من ناحية أخرى تسمحان بالوصول إلى أهداف معينة ومحددة مبدئيا، كل مسح على حدا يخضع لاستغلال ودراسة دقيقة وخاصة لبيانات الحالة المدنية إبتداءا من تجميعها، تفحصها ومراجعتها، تصحيحها وترميزها وصولا إلى تفريغها فتنظيمها وتحليلها باستخدام نظام الإعلام الآلي، لكي تصبح أخيرا من ضمن إحصاءات الحالة المدنية أو المؤشرات الديموغرافية المدونة في مختلف منشورات ومطبوعات الديوان الوطني للإحصائيات.

يعد الديوان بنك معلومات حول الواقع الجزائري، الركن المحوري في النظام الإحصائي، حيث يقوم بدور كبير ومنظم في توفير البيانات العامة والرقمية عن المجتمع وخصائصه، فهو بذلك يشكل المرجع الأساسي في مجال توفير إحصاءات رسمية ومؤشرات اجتماعية بمصداقية وحيادية واستقلالية تامة بما أنه صاحب حق في جمعها، معالجتها ونشرها، حيث "تظهر أهمية البيانات الإحصائية من خلال دورها في التنمية الاقتصادية ومحاكاتها للتقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات وما يتعلق بنشر المعلومات بشكل أسرع وأدق ومعالجتها بما يتعلق في نشر وتعميم المعلومات الإحصائية لأن قرار وتخطيط صحيحان يتطلبا إحصاء دقيق ومتقدم"[16].

1. المسح الشامل:

أ/ تقديم و عرض المسح:

يشمل البحث كافة بلديات الوطن بعدد 1541 بلدية ويخص الأربع حوادث ديموغرافية (الولادات، الوفيات، المواليد الميتة والزواج) التي تحدث في البلدية خلال الشهر. يتم تدوين البيانات في استمارات أطلق عليها اسم استمارة حركة السكان الشهرية Bordereau Numérique Mensuel من طرف ضابط الحالة المدنية وترسل إلى ملاحق الديوان الوطني للإحصائيات قبل حلول اليوم العاشر من الشهر الموالي، إما عن طريق البريد أو شخصيا مع إمكانية بعثهم باستخدام الفاكس مسبقا.

إن سهولة ملء الاستمارة تسمح بجمع المعطيات الإحصائية الخام في وقت معقول ونشر كل سنة في شهر فيفري معطيات الحالة المدنية المتعلقة بالسنة الماضية.

المعطيات المطلوبة: تجمع عن طريق إستمارات بشكل ورق (21-27) RectoVerso مدون عليها جداول على النحو التالي:

عدد المواليد الأحياء حسب الجنس

عدد دعاوى المواليد الأحياء حسب الجنس
عدد المواليد الأموات حسب الجنس
عدد دعاوى الوفيات حسب الجنس
عدد الوفيات حسب الجنس والفئة العمرية
عدد الزواج
عدد الزواج المسجل خلال الشهر
عدد الزواج المسجل بالدعاوى.

ب/ الهدف من المسح الشامل:

البحث حول حركة السكان المسجلين خلال الشهر (B.N.M) يسمح بجمع شهريا المعطيات المتعلقة بحوادث الحالة المدنية لكافة البلديات المنتشرة عبر التراب الوطني، وبالتالي الحصول على بيانات خامة للوقائع الحيوية بصورة منتظمة وسريعة لكل المستويات الجغرافية (الوطنية، الولائية والبلدية)، وتكوين فكرة حول الوضع الديموغرافي للبلد ومعرفة حركة السكان مع حساب مختلف وأهم المؤشرات الديموغرافية المنشورة سنويا في كتيب "المعطيات الإحصائية Données Statistiques" والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- المعدل الخام للولادات والوفيات
- معدل الزيادة السنوي
- معدل وفيات الرضع حسب الجنس
- معدل الزيجات
- معدل الحياة عند الولادة
- جدول الوفيات (ذكور، إناث، المجموع)
- توزيع الحوادث حسب الجنس، الولاية وسنة التسجيل.

النتائج الخام لإحصائيات الحالة المدنية تستخدم في عدة دراسات ومنشورة في عدة مطبوعات كالدليل السنوي للإحصاء الجهوي للحالة المدنية Annuaire) statistique regional des faits d'état civil).

حيث نجد فيه بالنسبة للجهة الغربية للبلاد ما يلي:

- جدول إجمالي للإحصائيات الأربعة للحالة المدنية.
- توزيع الولادات الحية حسب الجنس، الشهر ومكان التسجيل لكل بلدية.
- توزيع المواليد الميتة حسب الجنس، الشهر ومكان التسجيل لكل بلدية.
- توزيع الزيجات حسب الجنس، الشهر ومكان التسجيل لكل بلدية.
- توزيع وفيات كل الأعمار حسب الجنس، الشهر ومكان التسجيل لكل بلدية.

- توزيع الوفيات الأقل من سنة حسب الجنس، الشهر ومكان التسجيل لكل بلدية.

ج/ وصف استمارة البحث الشامل:

استمارة البحث على شكل ورقة بقياس 27/21، في بادئ الأمر كانت بجهة واحدة تحتوي على الجداول الإحصائية أما حاليا فهي مستغلة من الجهتين حيث أضيفت معلومات حول كيفية ملء الاستمارة. ولا بأس أن نذكر أهم ما تحتويه هذه الأخيرة:

الواجهة الأولى: تتضمن تعريف بالجهة المسئولة بالبحث والبلدية المعنية به والشهر الذي وقعت فيه الحوادث الديموغرافية زيادة إلى ذلك معلومات حول كيفية تسجيل البيانات لمساعدة ضابط الحالة المدنية في عمله.

الواجهة الثانية: تحمل بين طياتها الجداول المستعملة لتسجيل حركة السكان وهي كالتالي:

جدول1: عدد الولادات الحية المسجلة خلال الشهر وتلك المسجلة بعد حكم قضائي في البلدية حسب الجنس.

جدول2: عدد المواليد الأموات المسجلين خلال الشهر في البلدية حسب الجنس.

جدول3: عدد الزيجات المسجلة خلال الشهر وتلك المسجلة بعد حكم قضائي في البلدية.

جدول4: عدد الوفيات المسجلة بعد حكم قضائي في البلدية حسب الجنس.

جدول5: عدد الوفيات المسجلة خلال الشهر في البلدية حسب الجنس والفئة العمرية.

د/ الإشكالات المتعلقة بالبحث الشامل:

بالرغم مما يوفره هذا المسح من نتائج لتكوين فكرة حول الوضع الديموغرافي خلال الشهر بصورة سريعة والحصول على بيانات خامة لكل حدث مدني لكافة البلديات، إلا أنه لا يخلو من النقائص مثل:

- التأخر في إرسال الاستمارات إلى الديوان الوطني للإحصائيات وأحيانا عدم وصولها والسبب من جهة أن بعض البلديات تقوم بإرسال الاستمارة إلى دوائرها أولا.
- تعداد أو حساب مختلف الحركات السكانية ينجم عنه الإفراط أو الضعف في تقديرها أي أخطاء الحساب اليدوي الذي يؤثر في عدد الحوادث بالزيادة أو النقصان
- مشكلة التعريف الناجم عنها الخلط في المفاهيم: عدم التفريق بين الوفيات المسجلة بعد حكم قضائي في البلدية حسب الجنس وبين الوفيات التي وقعت في

البلدية خلال الشهر.كما يوجد خلط بين الولادات الميتة المسجلة في البلدية حسب الجنس وبين الوفيات التي وقعت في البلدية خلال الشهر والوفيات الأقل من سنة (Décès de moins d'un an)

- أحيانا يتم بعث نسختين خلال نفس الشهر تختلف كل واحدة عن الأخرى في مضمونها.
- ترسل بعض الاستمارات ليس بعد العاشر من الشهر الموالي ولكن قبل نهاية الشهر المعني (إذن فهي لا تتضمن الحركات المدنية الكاملة للشهر).
- لا يمكننا استغلال نتائجها للمقارنة الجهوية، لأنها تمدنا بعدد الحدث حسب مكان التسجيل وليس مكان الإقامة.

2. المسح بالعينة:

أ/ تقديم المسح:

يعتبر المسح السنوي عن طريق العينة الخاص بالحالة المدنية ثاني عملية هامة يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات، تخص عدد محدد من بلديات الوطن مختارة بطريقة سحب متفق عليها مبدئيا. بلديات مقر الولاية سحبوا بطريقة نظامية منسقة بسبب حجمهم الديموغرافي وتواجد عدد كبير من المرافق الصحية بها مما يجعلها بلديات استقطاب بدون منازع.

عملية تسجيل الإحصائيات كانت تتم في استمارات فردية على شكل أوراق كل على حدا، كل ورقة خاصة بظاهرة ديموغرافية واحدة: الولادات الحية (نموذج 1)، الوفيات (نموذج 2)، الزواج (نموذج 3)، المولود الميت (نموذج 4). حاليا يستخدم استمارات جماعية على شكل دفاتر إحصائية، كل دفتر خاص بظاهرة ديموغرافية واحدة تحمل اسطره مجموعة من العقود كل سطر يمثل مبحوث (لهذا سميت بجماعية) وتحتوي أعمدته على مختلف أسئلة الاستمارة.

إرسال وجمع الاستمارات يتم كل ثلاثة أشهر:

- قبل 15 أفريل للثلاثي الأول من السنة المعنية
- قبل 15 جويلية للثلاثي الثاني من نفس السنة
- قبل 15 أكتوبر للثلاثي الثالث من نفس السنة
- قبل 15 جانفي من السنة الموالية للثلاثي الرابع.

إن المسح بالرغم من أنه يمس فقط عينة من بلديات الوطن إلا أنه يشكل قاعدة أساسية من البيانات لدراسة الظواهر الديموغرافية، التي تحدث في بلد ما والتخطيط لمستقبل أحسن في شتى الميادين (التعليمية، الصحية، المهنية...الخ)، حيث يتضمن

هذا البحث على العموم، كمية هائلة من المعلومات إذا ما قورن مع البحث الأول (B.N.M).

وعليه يمكن القول أن ما يميز المسح بالعينة عن المسح الشامل (B.N.M.)، هو أنه يعطي معلومات إحصائية إضافية وجد دقيقة ويمكن مراقبتها وإحصاءها كلها كونها تحتوي على رقم العقد (N° d'acte)، وكل بلدية مختارة هي مبحوثة كليا بالنسبة للأربع ظواهر ديموغرافية السالفة الذكر.

ب/ سحب العينة:

اختيار طريقة المسح وانتقاء العينة يرتكز أساسا على أهداف البحث وعلى عدد معين من الانشغالات، الضغوطات والحدود التي لها علاقة بالوسائل المادية والبشرية وإلى الآجال المحددة لتنفيذ هذه العملية. البحث نفذ على أساس طبقات التراب الوطني Stratification، هذه العينة الطبقية تأخذ بعين الاعتبار من ناحية القوى السوسيواقتصادية والجغرافية ومن ناحية أخرى القوى الديموغرافية.

العدد الإجمالي لبلديات الوطن يساوي 1541، باستثناء بلديات مقر الولاية (48) نحصل على عدد يمثل قاعدة المسح لهذا البحث. البلديات المعنية رتبت تصاعديا حسب حجم الولادات بها.

جدول : تمثيل عينة البحث الشامل على المستوى الوطني

	العدد
بلديات الوطن الجزائري	1541
البلديات المختارة (عينة البحث)	152
بلديات منطقة الوسط	48
بلديات منطقة الغرب	42
بلديات منطقة الشرق	45
بلديات منطقة الجنوب	17

ملاحظة: لقد احتفظ بنفس العينة منذ سنة 2002 لأسباب مجهولة وهذا شيء غير منطقي.

ج/ هدف المسح بالعينة:

تحليل الاستمارات الجماعية يسمح بمعرفة شاملة وسنوية للحجم والتركيبة أو البنية الديموغرافية للبلد حسب بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان مثل الحالة الزواجية، المستوى التعليمي، النشاط الاقتصادي، الجنسية ومكان الإقامة... الخ، مع تحليل وصفي لمختلف وأهم العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية والاجتماعية المحددة لارتقاء المجتمعات في زمن معين.

يمكن أن نجد نتائج هذا البحث منشورة في كتيب "الديموغرافيا في الجزائر Démographie en Algérie"، لكن للأسف توقف هذا النشر منذ سنة 1992 لأسباب تظل غامضة، والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا هذا البحث قائم لحد الساعة وما يترتب عنه من تضييع للوقت واستغلال للوسائل المادية والبشرية بدون جدوى؟

لا بأس أن نعرج على بعض نتائج البحث:

الخصوبة Fécondité :

- توزيع الولادات حسب عمر الأم
- معدل الخصوبة حسب العمر
- خلف Descendance
- معدل خام للتكاثر Reproduction ومتوسط العمر عند الأمومة
- خلف مستوفى Descendance atteinte حسب عمر الأم
- مماثلة إنجابية Parité حسب العمر الحالي للأم والعمر عند الزواج
- احتمال اتساع الأسرة Probabilité d'agrandissement des familles complètes
- فترة بين توالدية Intervalle inter génésique
- مماثلة إنجابية حسب المستوى التعليمي والحالة الفردية.

الوفاتية Morrtalité:

- توزيع الوفيات حسب العمر
- توزيع الوفيات حسب العمر وسبب الوفاة
- بنية الوفيات بالأشهر والأيام

الزواجية Nuptialité:

- توزيع الزيجات حسب عمر الزوجين
- متوسط العمر عند الزواج الأول
- متوسط العمر عند الزواج الأول والمستوى التعليمي
- متوسط العمر عند الزواج الأول وزواج الأقارب Consanguinité
- المستوى التعليمي وزواج الأقارب

د/ وصف استمارة البحث بالعينة:

الاستمارة الجماعية هي عبارة عن دفاتر تختلف في أسئلتها حسب طبيعة الحادثة المدروسة، تحتوي على كل العقود المسجلة في بلد ما، متسلسلة تسلسلا منتظما حسب الرقم واحد تلوى الآخر على الأسطر معناه كل سطر يخص عقد واحد أي مشاهدة واحدة للحادثة المعنية، أما الأعمدة فتحتوي على متغيرات الدراسة. مختلف الأسئلة متسلسلة دون تكرار ومنظمة تنظيما منطقيا.

غطاء الدفتر بواجهتين الأولى مخصصة إلى التعريف بالولاية، البلدية و سنة التسجيل، ونجد كذلك الجداول الشاملة أو الملخصة (عدد الدفاتر المستعملة في البلدية، رقم الدفتر، عدد الحوادث المسجلة في الدفتر)، أما الواجهة الأخيرة وما قبل الأخيرة فنجد بها المعلومات باللغتين (العربية والفرنسية) الخاصة بكيفية ملء الاستمارات التي ستساعد لا محالة العون في مهامه.

كل دفتر على حدا اختير له لون مغاير يميزه عن بقية الدفاتر لتسهيل عملية الفرز، التعامل معه، ترتيبه وحفظه.

- اللون الأصفر خاص بالمولود الحي
- اللون الأزرق خاص بالوفيات
- اللون الأبيض خاص بالمولود الميت
- اللون الأصفر البارد خاص بالزواج.

أما فيما يخص الورق المستعمل فهو ذو جودة عالية يتماشى مع مختلف استعمالات الدفتر (إرساله ثم جمعه، تسجيل الحوادث به، المراجعة والتصحيح، الترميز والتفريغ باستخدام نظام الإعلام الآلي).

ه/ الإشكالات المتعلقة بالبحث بالعينة:

بالرغم مما يوفره هذا المسح من بيانات جمة، إلا أنه لا يخلو من النقائص. ولا بأس أن نتحدث عن أهمها من باب المثال وليس الحصر:

ملأ الاستمارات الإحصائية تدخل ضمن مهام ضابط الحالة المدنية الذي يفوض عون أو عدة أعوان للقيام بذلك حيث يفترض أن يكونوا أكفاء ذو مستوى، وهذا ما يعتقده الجميع للأسف، فالحقيقة بعيدة كل البعد عن ذلك. ومن جهة أخرى لا يتم هذا التسجيل في وقت التصريح أمام المصرح نفسه، مما ينجم عنه نقص فادح في البيانات المجمعة المعبر عنها بعبارة "بدون تصريح " أو " غير مصرح عليه " بل يتم انطلاقا من السجلات الإدارية الخاصة بكل حدث والتي تفتقر لبعض البيانات الإحصائية مثل: المستوى التعليمي، الحالة الفردية، عدد الأطفال...الخ.

لا يمكن أن تكون الإحصاءات المبنية على سجلات الحالة المدنية أبدا أفضل من نوعية البيانات الأساسية المجمعة مباشرة أثناء تصريح الحوادث وأمام المصرح نفسه، والسبب في ذلك راجع إلى أن المعلومات المدونة على السجلات والمنبثقة منها لا تتطابق مع المعلومات المرجوة من جراء استعمال استمارة البحث، أي أن

السجلات تفتقر لبعض المعطيات الهامة من الناحية الإحصائية إذا ما قورنت باستمارة البحث التي تحتوي على كمية هائلة منها.

هناك نقطتان أساسيات تتعلقان بموثوقية الإحصائيات وهما التمام والتسجيل بنوعيه الحيوي والإحصائي في الوقت المناسب (التصريح) ولذلك فمن الأساسي التأكد من تسجيل الواقعات بالفعل في الاستمارات الإحصائية أولا قبل تسجيلها في سجلات الحالة المدنية وأن يتم ذلك في حضور المصرح بالحدث كما جاء به القانون.

توجد عدة أسباب لعدم تسجيل المعلومات الإحصائية في سجلات الحالة المدنية، أهمها هو أن هذه الأخيرة هي سجلات إدارية والمعلومات الإحصائية لا تدون في سجل إداري. ويعتبر العديد من الأشخاص أن المعلومات الإحصائية هي معلومات أقل أهمية إن لم تكن بدون أهمية ومضيعة للوقت.

خاتمة:

تكتسي مصلحة الحالة المدنية أهمية بالغة الأثر في الجاني الإحصائي ليس فقط للدولة ومؤسساتها العمومية بل للمجتمع كذلك وأي نظرة مخالفة لهذه الحقيقة تمثل أهم أسباب سوء تسيير أو إدارة مؤسسة الحالة المدنية.

إن التسجيل الإحصائي للوقائع الحيوية في مصلحة الحالة المدنية يلبي حاجات متعددة في شتى الميادين، حيث توفر مصلحة الحالة المدنية من جراء نظام التسجيل المتبع كما هائلا من البيانات السكانية الخاصة بمختلف الحوادث الديموغرافية التي وقعت في المجتمع، فهو بذلك يعطي صورة ديناميكية عن الوضع السكاني لأي بلد والتغيرات التي تطرأ عليه باستمرار.

لقد أضحت جل الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والإدارية...الخ، غير قادرة على السير بطريقة طبيعية دون توفر مؤسسة الحالة المدنية، بإمكانها تزويد الدولة بجميع المعلومات والمعطيات الإحصائية التي قد تدعوا إليها الحاجة في مجالات التخطيط والتنبؤ للسير قدما نحو التنمية.

وعليه تعد الحالة المدنية مصدرا ثريا للبيانات التي تحتل مكانة مرموقة في المنظومة الوطنية للمعلومات. حيث تعد إحصاءاتها مرجعا أساسيا للدولة ومؤسساتها الحكومية وغير حكومية (الديوان الوطني للإحصائيات، الجماعات المحلية والمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين وجميع الهيئات الوطنية والدولية). كما تشكل منطلقا وقاعدة لمختلف الدراسات والتحليل والإسقاطات والتنبؤات في مجالات واسعة وشاسعة كعالم الشغل والبطالة والبنية الديموغرافية ومستويات التعليم والتكوين ومرافق السكن ورفاهية المجتمع وصحته...الخ.

أهمية عصرنة الحالة المدنية والسرعة في تحديثها كانت دائما من أولويات المسؤولين وللنجاح في ذلك لا بد من توفير أدوات عمل مناسبة وراقية للأعوان، وأيضا قدرة هؤلاء في التحكم والاستعمال السليم للتقنيات الجديدة للإعلام والاتصال.[17]

الهوامش:

(1) بن يزار نجيب، "عصرنة تسيير الحالة المدنية في الجزائر"، 10. 10. 2012، مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ص. 1

www.mjustice.dz/html/conference/020.htm

(2) *TADJEDDINE A.* "Analyse critique et comparative de deux sources d'information local", poste graduation spécialisé, option: population et développement, institut de démographie, Oran,1996 p 2 .

*1حركة السكان Mouvement de la population : يشير في معناه حسب معجم مصطلحات الديموغرافيا إلى "التغيرات التدريجية لحالة السكان في خلال فترة تحت تأثير الأحداث الديموغرافية التي وقعت في خلال الفترة نفسها. وتقصد عمليا بهذه التسمية أحداث كولادات والزيجات والطلاق والوفيات والهجرات التي تحدث تلك التغيرات"

*2الأحداث الديموغرافية Evénements démographiques : يشير إلى "واقع يتعلق بفرد ويؤثر مباشرة على بنية السكان وتطورهم" "الولادات والزيجات والطلاق والوفيات والهجرات تعتبر دون أي نقاش أحداثا ديموغرافية"

*3ظاهرة ديموغرافية Phénomème démographique : يشير إلى "وقوع أحداث من فئة معينة، وهكذا تقابل أحداث الوفيات ظاهرة الوفاتية كما تقابل الزواجية الزيجات والولادية والخصوبة الولادات والطلاقية أحداث الطلاق والهجرة تغيرات مكان الاقامة"

(3) *PODLEWSKI A.*, " Source et Analyse des données démographiques, l'état civil ", Ed : INSEE, ORSTOM, INED, Paris, 1973, p. 194

(4) *BEN MESSAOUD M., "* Pour une amélioration des statistiques de l'état civil en Algérie ", Mémoire de fin d'études, institut des techniques de planification et d'économie appliquée, Alger, 1977, p. 14

(5) *Ibid*, p.17

(6) *Ibid*, p.15

(7) *NEGADI G.*, " La fécondité en Algérie (Niveau-tendances-facteurs) ", Thèse de doctorat de 3ème cycle en démographie, Université Rêne Descartes, sciences humaines Sorbonne. Directeur de recherche Léon Tabah, 1975, p. 22.

(8) *Ibid*, p.22

(9) *BEN MESSAOUD M. ,op cit*, p. 16

(10) *KERKOUB M., "* L'état civil en Algérie ", colloque de démographie africaine, Ouagadougou du 20 au 25 janvier 1975,Oran, 1974, p. 2

(11) *NEGADI G., op cit*, p. 53

(12) *LAMARA MOHAMED Yahia*, « Le traitement des statistiques des faits d'état civil à partir de l'enquête exhaustive et de l'enquête par Sandage menées par l'Office National des Statistiques. », mémoire non publié en vue de l'obtention du diplôme de magistère en démographie, faculté de sciences sociales, département de démographie, Oran, Algérie, 2007.

(13) *NEGADI G., op cit*, p. 24

(14) *KERKOUB M., "* Etude sur l'état civil et sa statistique en Algérie ", direction des statistiques sociales et démographiques, Oran, 1972, p. 17

(15) *Ibid*, p. 518

(16) منصور، عوض، أبو النور محمد، "مقدمة في تحليل النظم"، دار الفرقان، عمان، 1989، ص. 63.

(17) *OULD ENNEBIA Karim*, « histoire de l'état civil des algériens patronymie et acculturation», revue magrébine des études historique et sociales, n°1, édition Errached, Sidi Bel Abbés, Algérie, 2009, p.p. 22-23